Iranian – American Arm Relations in The Seventies

ABSTRACT

Arming represents a significant side during the seventies of the last century between eastern group led by Soviet Union and allied countries, and western group led by the united states and its allies . Each party tried to increase its influence and its political and military force on the expense of the other in what is known as cold war.

This study tackles the most important sides in the American - Iranian relations during the seventies, that is arming . Arming between the two states exceeded the average of arm relations between the united states and any other state in the world . The study also endeavors to find the impact of arming on this relation its causes and effects on Iran and the region , and its influence on security in stability and the Arab culf region .

العلاقات التسلحية الامريكية الايرانية في السبعينيات

الملـــخص :

شكل التسلح في سبعينيات القرن الماضي جانباً مهماً في العلاقات الدولية والذي جاء ضمن الصراع بين الكتلتين الشرقية بقيادة الاتحاد السوفيتي والدول المتحالفة معه والغربية بقيادة الولايات المتحدة والدول المتحالفة معها وفي اطار ما عرف بالحرب الباردة بين الطرفين وسعى كل طرف لتوسيع نفوذه وقدرته السياسية والعسكرية على حساب الطرف الآخر.

يتناول البحث اهم الجوانب في العلاقات الامريكية الايرانية في السبعينيات وهو التسلح حيث تجاوز معدلات العلاقات التسلحية بين الولايات المتحدة واي دولة اخرى في العالم، ومعرفة تأثيره في تلك العلاقات واسبابه ونتائجه على ايران والمنطقة واثره في عدم استقرار الاوضاع الامنية في منطقة الخليج العربي.

العلاقات التسلحية الامريكية الايرانية في السبعينيات

المقدمة :

شكل التسلح في سبعينيات القرن الماضي جانبا مهما في العلاقات الدولية والذي جاء ضمن الصراع بين الكتلتين الشرقية بقيادة الاتحاد السوفيتي والدول المتحالفة معه والغربية بقيادة الولايات المتحدة والدول الغربية وفي إطار ما عرف بالحرب الباردة بين الطرفين وسعي كل طرف لتوسيع نفوذه وقدرته السياسية والعسكرية على حساب الطرف الاخر .

وبما إن إيران والخليج العربي يشكلان نقطة فاصلة في العلاقات الدولية من حيث وجود النفط والموقع الإستراتيجي للمنطقة وتأثيرهما في توازن القوى الدولية فقد شكلت إيران عامل ارتكاز للسياسة الأمريكية في الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط عموما وفق ما جاء في مبدأ نيكسون بالاعتماد على القوى المحلية لحماية المصالح الأمريكية ، حيث التقت السياسة الأمريكية مع رغبة الشاه واستعداده للعب دور الشرطي والحامي للمصالح الأمريكية والغربية . وعلى هذا الأساس جاء التسلح الإيراني الهائل في تلك الفترة حيث تجاوز معدلات العلاقات التسليحية بين الولايات المتحدة وأي دولة أخرى في العالم وحصل الشاه على أحدث الأسلحة الأمريكية وآخر منتجات السلاح الأمريكية البرية والبحرية والجوية والتي وصلت قيمتها إلى مليارات الدولارات

اعتمد البحث وبشكل مهم على دراسة تاريخية وثائقية احتوت على مجموعة مهمة جدا من الوثائق الأمريكية حول العلاقات بين إيران والولايات المتحدة وهذا الكتاب هو :

(The united states and Iran , Adocumentary History)

للمؤلفين (yonah Alexander and Allan Nanes) والصادر من جامعة جورج تاون الأمريكية في سنة ١٩٨٠ ، واعتمد البحث كذلك على جملة من الكتب والبحوث العربية والأجنبية والخاصة بمنطقة الخليج العربي وإيران .

تمهيد :

برز الجانب التسليحي في العلاقات بين إيران والولايات المتحدة كجانب مهم في تلك العلاقات وهو يشكل أهم ما يميز تلك العلاقات في فترة السبعينات ، وقد انطلقت الولايات المتحدة في تعزيز التسلح الإيراني في من طقة الخليج العربي ، من خلال ما عرف بمبدأ نيكسون*(Nixon dectrine) الذي يعتمد سياسة الدعامتين إيران والسعودية ودعمها حتى تكونا القوتين المهمتين للحفاظ على الإمدادات النفطية للغرب وأمريكا و حماية مصالح الولايات المتحدة في تلك المنطقة الستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة والعالم[١] .

وجاءت هذه السياسة بعد الاعلان عن الانسحاب البريطاني من المنطقة في عام ١٩٧١ وحصول فراغ في القوة حيث ارادت الولايات المتحدة إن تجعل إيران شرطى الخليج العربي لتضمن الاستقرار والامن و حماية مصالحها الحيوية بوجه الانظمة الراديكالية كالعر اق واليمن الجنوبي ، ومن اجل إن تكون إيران حاجزا بين تلك المنطقة وبين الاتحاد السوفيتي للحيلولة دون وصوله إلى الحقول النفطية وبالتالي تهديده للغرب وتحكمه بالسياسات العالمية[٢] .

وجاء تسلح إيران ايضا بعد تنامي العلاقات بين العراق والاتحاد السوفيتي وعقد الاتفاقيات التسليحية بين البلدين وتعزيــز العراق لقدراته التسليحية وقيامــه باستيراد ما قيمتـــــه مليارات

---

* للمزيد من التفاصيل عن مبدأ نيكسون يمكن الرجوع إلى : فرجينيا بوودين ، ومارك سلدن – السر المعروف مبدأ نيكسون وكيسنجر في آسيا ، ترجمة د . نصير عارودي و د . أحمد طربين المحيط المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧٤ . كذلك : د. جواد كاظم حطاب ، مبدأ نيكسون وأثره في منطقة الخليج العربي١٩٦٩- ١٩٧٩ رسالة دكتوراه ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ٢٠٠٧ .

[1] علي حسين علي ، أمن الخليج العربي ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون والسياسة ج امعة بغداد ، كانون الثاني ١٩٨٢ ، ص ١٣٢ – ١٣٣ ، و عودة عودة و جاسم محمد هايس ، السياسة الأمريكية تجاه الانسحاب البريطاني من الخليج العربي ١٩٦٨ – ١٩٧١ ، مجلة الخليج العربي ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، المجلد ٢٩ ، العدد (١ – ٢) ١٩٩٨ ، جامعة البصرة . ص ٣٠ – ٣١ .

[2] Henry Kissenger . years of upheaval , united states of America , 1980 . P, 669 .

الدولارات من المعدات والاسلحة وهذا كان يثير المخاوف الإيرانية والأمريكية[١] .

واتخذت الولايات المتحدة هذه السياسة بعد خروجها من حرب فيتنام وخسارتها البشري ة والمادية في تلك الحرب نتيجة لضغوط الرأي العام الأمريكي بعدم التدخل المباشر في الشؤون العالمية حيث اعتمد مبدأ نيكسون على قيام الولايات المتحدة بإعداد وكلاء محليين للحفاظ على المصالح الأمريكية وان تقوم الولايات المتحدة بتقديم كل الإمكانات التسليحية والم الية لهؤلاء الوكلاء ماعدا القوات العسكرية والامكانات البشرية[٢] .

المبررات الأمريكية لتسليح إيران :

اعطت الولايات المتحدة الحجة والمبررات لإيران في إن تمتلك القوة المسلحة الكافية للدفاع عن نفسها وحماية مصالحها الاقليمية في المنطقة ومن هذه المبررات اشتراك إيران في حدود طويلة مع الاتحاد السوفيتي وهذا يجعل أي قائد إيراني قلقا ومهتما بالنوايا السوفيتية الطويلة الامد ، وذلك لان للسوفيت وجوداً جوهرياً في أفغانستان والعراق اذ ينشط الأسطول السوفيتي وبشكل متنامي في المحيط الهندي ولان إيران تقع على نصف خط الساحل على الخليج العربي وعلى ممر مائي ذو اهمية حيوية لاقتصادها وصادراتها ولهذا فان لإيران مصالح حيوية ستراتيجية طبيعية في الحفاظ على ممر آمن وحر خلال الخليج العربي ومضيق هرمز الذي تمر

---

(1) Henry Kissenger . the white hous years . the chaucer press ، London 1979. P, 223 ;

روح الله رمضاني ، سياسة إيران الخارجية ١٩٤١ – ١٩٧٣ ، ترجمة علي حسين فياض و عبد المجيد حميد جودي منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، ١٩٨٤ ، ص٣٩٧ .

(2) Sirreyeh , Hussein , usp . policy in the Gulf , 1968 – 1977 , London , 1984 . P11 ; Richard . M . Nixon , The real war , first printing , united states of America , 1980 . P , 151 ;

خليل علي مراد ، سياسة الولايات المتحدة في الخليج العربي والمحيط الهندي ، ١٩٦٨ – ١٩٨٠ ، مجلة الخليج العربي – مركز دراسات الخليج العربي ، المجلد ٧ العدد ١ ، ١٩٨٥ ، جامعة البصرة ، ص ٢٩ : ريتشارد د . بارنت ، حروب التدخل الأمريكية في العالم . ترجمة دار ابن خلدون للنشر – بيروت ١٩٧٤ ص ٢٦١ .

خلاله كل صادرات إيران النفطية وبعض صادرات النفط العالمية وكذلك المحيط الهندي الذي يتم من خلاله الوصول إلى الخليج العربي[١] .

ويشكل حجم إيران وهضبتها القاسية وشبكة مواصلاتها المحدودة نسبيا والمسافة الكبيرة البعيدة عن المجهزين الاجانب للمعدات العسكرية ، عاملاً أخر يتطلب من إيران إن تعمل على تطوير خطط دفاعية شاملة تتلائم مع هذه العوامل ، مع العمل على وضع خطة يحافظ بها على القوات المسلحة الموجودة نسبيا صغيرة الحجم حوالي (٣٥٠,٠٠٠) وفي نفس الوقت تجهيزها بمعدات متقدمة للقوات المسلحة الجوية والبحرية والبرية ووسائل نقل القوات الأرضية عن طريق الجو بسرعة من موقع لآخر[٢] .

وأثـــنت الولايات المتحد ة عن طريق وزارة خارجيتها بسياسة إيران التي تجري وفق منهجين فبينما تستخدم إيران جزء من ثروتها النفطية من اجل متطلباتها الامنية لأغراض الدفاع* فأنها تحاول تطوير منهج اخر وهو التعامل بين دول الاقليم من اجل الامن حيث استطاعت إن تنهي نزاعاً طويل آلامد حول الأ راضي مع العراق * وبنفس الوقت فأنها توفر الدعم لأقطار المنطقة في التعامل مع التهديدات المتطرفة فالوحدات الإيرانية موجودة في عمان

---

(1) **Yonah Alexander and Allan Nanes , The united states and Iran , Adocumentary History . University publication of America , 1980 . statement of state Department under secretary for political Affairs (Joseph J . Sisco) befor the Special sub committee on Investigations of the House committee on International Relations [Excerpt] June 10 , 1975 , P , 401 .**

(2) **op . cit , P , 401 .**

* **لم تلتزم إيران بهذا المبدأ بل كانت تلك القوة من أجل فر ض السياسة الإيرانية بالتهديد والوعيد مع دول المنطقة .**

* **تحقيق اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥.**

لمساعدة سلطان عمان لانهاء المعارضة المسلحة في ظفار * التي لها قواعدها وجذورها في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية المدعومة من الاتحاد السوفيتي[١] .

كما اعطت الولايات المتحدة المبرر لإيران في ممارسة القيادة في منطقة الخليج العربي نتيجة لحجم سكانها والتطور الاجتماعي والاقتصادي السريع في إيران ورحبت بتولي إيران لمسؤوليات أمنية اكبر واعلنت أنها أتفقت مع إيران على إن تبيع لها كم يات كبيرة من مواد الدفاع وخاصة الطائرات وبواخر الأسطول الحربية ،والتقدم الحاصل في تحسين قدرة إيران العسكرية أعطاها ردعا يعتمد عليه ومكنها من إن تلعب دور اً اكثر فاعليه في حماية طرق تجارة الخليج العربي الحيوية وهذا الأمر كان عاملا رئيسا ومؤكداً في القرار الذي اتخذته إيران والعراق لحل النزاع الثنائي الرئيس بينهما عن طريق المفاوضات ورحبت الولايات المتحدة بوصول إيران إلى مستوى القدرات والقوة العسكرية العراقية*[٢].

إن ابتعاد هذه الانظمة عن مراعاة شعوبها ومصالحها الوطنية وعدم تجنبها الحروب والويلات من اجل إن تكون هي الانظمة الأقوى والاكثر فعالية في المنطقة لتحظى باهتمام الدول الكبرى جعلها تخوض غمار عدة حروب خاسرة لم تأت بنتائج واهمية لا على الصعيد الداخلي ولا الخارجي ولكنها جاءت في خدمة سياسات ومصالح الدول الكبرى وهذا ما حصل بين العراق وإيران طيلة هذه الفترة .

ويعطي السناتور (Frank Church) عضو مجلس الشيوخ الأمريكي الاسباب الموجبة التي آدت بالولايات المتحدة إلى اعطاء الحرية لبيع الأسلحة إلى دول العالم ومن بينها إيران بالتأكيد بإن الطلبات القادمة من الخارج على شراء المعدات العسكرية وخاصة الطائرات الحربية قد ارتفعت في الفترة ما بين ١٩٧٢ – ١٩٧٣ ، من ٨٤٠ مليون دولار إلى ١.٤ بليون دولار وفي العام ١٩٧٥ إلى ٢.٥ بليون وهذه الزيادة في معدلات عمليات البيع من المعدات الحربية ستكون الاطول أمدا والأكثر ربحا من باقي صادرات الخطوط الجوية وهي ستغير الكفة في

---

* لمزيد من التفاصيل عن هذه الثورة والمعارضة في ظفار انظر لازم لفته ذياب المالكي ، المعارضة المسلحة في سلطنة عمان ١٩٥٥ ـ ١٩٧٥ ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ١٩٨٤ ، ص ٩٩ – ١٥٨ .

(1) Yonah and Nanes , op . cit , P , 401 .

* وهذا يشكل أحد الأسباب الرئيسة في تقوية إيران لمنع بروز العراق كقوة مؤثرة في المنطقة .

(2) Yonah and Nanes , op . cit , P , 402 .

ميزان الاعمال ، فصناعة ا لسلاح الأمريكية تعتمد في تلك الفترة وبشكل جدي على المبيعات الخارجية كي تحافظ على ديمومتها وخاصة عمليات البيع لدول العالم الثالث[١] .

ويرى فرانك مبررا آخر لزيادة صادرات الأسلحة وهو العجز التجاري الذي حصل في ميزانية وزارة التجارة الأمريكية في العام ١٩٧١ وهو يحدث للمرة الاولى منذ عام ١٨٩٣ ولذلك كانت الحاجة إلى الصادرات مهمة وضرورية اكثر من أي وقت مضى خلال العشر سنوات ومما زاد في حدة هذه الازمة هو الهبوط في مستوى مبيعات الطائرات والبطالة والسماح من قبل (Henry Kass ، Mcnamara) أم سي وهنري كاس لرجال الاعمال الذين يقومون بعمليات بيع داخل البيت الابيض لممارسة نشاطاتهم ولذلك فقد ناقش نيكسون في داخل البيت الابيض كيفية معالجة مسا لة عجز ميزانية التجارة الخارجية وادت الضغوط السياسية والاقتصادية التي فرضت عليه إلى تخفيف القيود على عمليات بيع الأسلحة وهذه العملية مشابهة لما حصل في ثمانينيات القرن التاسع عشر ١٨٨٠ عندما حدثت مسالة التدهور في بناء طرق سكك الحديد والتي قادت كل من فكرز وكارنيجي (Carnegie , Vickers) إلى صناعة البنادق فان ازمة الطيران في اواخر الستينات قد ساعدت على تشجيع الحكومة والشركات لبيع المزيد من الأسلحة للخارج[٢] .

---

(1) **Anthony Sampson , the Arms Bazar from Lebanon to Look heed , united States and Canada , 1977 , P , 271 .**

(2) **Ibid , P 272 .** **مقتبس من :**

٢. العلاقات التسليحية الامريكية الايرانية :

واشار بيان لوزارة الخارجية الأمريكية حول التعاون مع إيران انه تم الاتفاق مع إيران في تجهيز بعض احتياجاتها العسكرية وفي برامج الاستشارات العسكرية وبيع السندات العسكرية في قروض بنك الاستيراد والتصدير البالغة ١٢٠ مليون دولار في السنة المالية ١٩٧١[١].

وفي أيار ١٩٧٢ صرح الرئيس نيكسون أثناء زيارته لإيران بان الولايات المتحدة ترغب مبدئياً في بيع ايران طائرات (F14 , F15) حالما تقتنع الولايات المتحدة بفعاليتها وكفاءتها التشغيلية وفي تلك السنة ايضا وافق الرئيس نيكسون ومستشار الامن القومي هنري كيسنج ــر (Henry Kissenger) لاول مرة على بيع إيران أي أسلحة تقليدية تريدها وقاموا بتعميم توجيه بذلك في مذكرة في نهاية تموز ١٩٧٢[٢] .

واعتبرت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب الأمريكي في تقريرها حول مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى إيران بأن قرار الرئيس نيكسون بيع طائرات (F14 , F15) إلى إيران وبصورة عامة اعطى الحرية لإيران بان تشتري أي شيء تريده واعضائها إيران بصورة فعالة من عمليات مراجعة مبيعات الأسلحة في وزارتي الدولة والدفاع ، وان النقص في استعراض سياسة طلبات المبيعات الفردية يمنع أي ميل ومحاولة في السفارة وفي البعثة العسكرية الأمريكية في إيران وعند الموظفين في الدولة وفي وزارة الدفاع لتأكيد السيطرة على الاحداث يوما بيوم ، وهذا قد ولد كنزا هائلا لمصنعي الأسلحة في أمريكا ولوكالة مساعدة الامن الدفاعي وفروع خد مات الولايات المتحدة [٣] . وبأن القرار كان مبنياً على اعتبارات سياسية وجيوستراتيجية واسعة وليس حسابات حول توازن القوة العسكرية في الخليج العربي واتخاذ مثل هذه القرارات على ارفع المستويات يجعل من احتمالية السياسة المستقبلية الممكنة والمشاكل البرامجية تتراجع للخلف ليحل محلها الفوائد السياسية الملموسة وهذه المشاكل ربما لم تكن

---

(1) Yonah and Nanes , op . cit ,united states forreign policy 1969 – 1970 , A Report of the secretary of state [Exerpt] , P , 373 .

(2) Ibid , Astaff Report to the subcommittee on Foreign Assistance of the committee on Foreign Relations , united states senate , united states Military Sales to Iran . July 1976 . P , 406 .

(3) Yonah and Nanes , op , cit . P . 406 .

لتحصل لولا الارتفاع الهائل في أسعار النفط الذي اعطى إيران الوسيلة لشراء أسلحة اكثر مما كان متوقعا في وقت صدور القرار [١].

وادى تضاعف أسعار النفط أربع مرات في عام ١٩٧٣ إلى تصاعد حجم المشتريات الإيرانية للأسلحة من الولايات المتحدة [٢] وقد ولدت هذه الزيادة في الأسعار ملايين من الدولارات لطلبات عسكرية جديدة والتأثير القوي لها كان في زيادة المجازفات في بيع الأسلحة إلى إيران[٣] .

استغلت الولايات المتحدة الموارد المالية الهائلة لإيران من ارتفاع أسعار النفط لبيع مزيد من الأسلحة المتقدمة لإيران وبحرية كاملة خالية من القيود لامتصاص اكبر قدر ممكن من عوائد النفط الإيرانية.

واخبرت الولايات المتحدة إيران في أيلول ١٩٧٣ بانه ستكون هناك أسعار دقيقة ومعقولة وتتوفر معلومات عن طائرات F14 في بداية عام ١٩٧٤ وعن طائرات F15 في ١٩٧٥ وبان الحصول على هذه المعلومات الحاسمة والنهائية لن يتوفر حتى تحصل القوات المسلحة الأمريكية على السلطة بذلك من الكونغرس[٤] .

وردت إيران في أيلول من نفس العام بأنه يجب إن يكون للولايات المتحدة التزام قوي بتوفير هذه الطائرات وان هذا الالتزام يجب إن يكون على شكل تصريح مكتوب وإذ لم يكن بالإمكان في ذلك الوقت التساوي في الحصص السعرية فلن التصريح يمكن أن يشمل إشارة إلى حقيقة أن السعر الموضوع لإيران إن يتجاوز السعر الموضوع لحكومة الولايات المتحدة [٤] .

واستجابت الولايات المتحدة لهذا الطلب في تشرين أول ١٩٧٣ من خلال الإيعاز إلى السفير الأمريكي في إيران إن يخبر الحكومة الإيرانية كتابة بان حكومة الولايات المتحدة تؤكد رغبتها بان تبيع طائرات F14 , F15 إلى حكومة إيران وان كلفة الشراء بالنسبة لحكومة

---

(1) Yonah and Nanes , op , cit . P . 417 .
(2) I bid , P , 417 .
(3) I bid , P , 407 .
(4) I bid , P , 409 .
(5) I bid , P , 417 .

إيران ستكون نفسها لحكومة الولايات المتحدة ما عد ا إسقاط واسترداد الرسم والاستثمار الأمريكي والكلف الإدارية التي يزيد عليها الرسم[١].

وزيادة في اطمئنان إيران أرسل الوزير شيلنجر رسالة إلى حكومة إيران في ٦ حزيران ١٩٧٤ تتعلق بجدول الدفع والأجور لمشتريات إيران من طائرات F14 وتقول الرسالة في جزء منها ((نفهم بأنكم ستشترون طائرات F14 على نفس الأساس فيما لو كنا نحن من سيشتري)) [٢] .

وأدت نتيجة اللقاءات وزيارات المسؤولين الأمريكان بما فيهم أصحاب شركات صناعة الأسلحة إلى إيران وكما كشف البنتاغون إلى عقد اكبر صفقة عسكرية بقيمة ٢,٤ بليون دولار تضمنت شراء ١٧٥ طائرة مقاتلة و ٥٠٠ طائرة مروحية وعدد من صواريخ جو ارض ونتيجة لهذه الحرية التي أُعطيت لإيران في شراء السلاح الأمريكي فقد أصبحت اكبر مشتر للأسلحة الغربية عموما والأمريكية خاصة وقد توافقت صفقات الأسلحة الأمريكية مع تنافس الشركات الأمريكية وغيرها في تلبية حاجات القوات الإيرانية مع اهداف الشاه في تحويل البلاد إلى دولة قوية[٣] .

وادت التراكمات المالية الهائلة من زيادة أسعار النفط إلى وصول أ سعار صفقات السلاح بين إيران والولايات المتحدة إلى المليارات من الدولارات وكذلك تحولت إيران إلى ترسانة تحتوي آخر ما توصلت اليه الصناعة العسكرية الأمريكية من أسلحة ومعدات حربية وازداد بشكل كبير عدد المستشارين والخبراء والعسكريين ورجال المخابرات الأمريكية في إيران واصبحت الاخبار تتردد بأن القوات الإيرانية اصبحت من أقوى الجيوش الموجودة في منطقة الشرق الأوسط واكثرها تسليحا وانها شكلت خامس اكبر قوة عسكرية في العالم[٤] .

وبعد مجي ادارة نيكسون وكيسنجر وصلت مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى إيران إلى (١.٧) بليون دولار عدا صفقات الدبابات البريطانية التي بلغت ٣٧٥ مليون دولار كما وقعت إيران في عام ١٩٧٤ اتفاقا لشراء ٣٠ مقاتلة من طراز اف ١٤ بقيمة ٩٠٠ مليون دولار كما

---

(1) Yonah and Nanes , op , cit . P . 406 .

(2) I bid , P , 407 .

(3) كمال ياسين جاسم ، السياسية الأمريكية تجاه الخليج العربي بين إدارة نكسون وعهد ريغان ، رسالة ماجستير ، كلية القانون والسياسة ، جامعة بغداد ، ١٩٧٨ ، ص١٦٣ .

(4) فكرت نامق عبد الفتاح ، الستراتيجية الأمريكية المعاصرة في الخليج العربي ، مجلة الأمن القومي ، العدد ٢ تموز ١٩٥٣ ، ص٥٩ .

قررت شراء ٥٠ مقاتلة اخرى من الطراز نفسه واشترت ١٥٠ صاروخ موجه طراز جو – جو نوع فنيكس ، وفي اب ١٩٧٤ طلبت إيران شراء ٢٢٥ مقاتلة فانتوم و ٢٨٧ طائرة نوع بيل ، كما اجرت مفاوضات لشراء طائرات سيطرة جوية وانذار مبكر تمكن هذه الطائرات من مراقبة الوضع الجوي فوق الدول المجاورة وتوجه الطائرات نحو اهدافها الجوية والبرية[١] .

واهتمت إيران ببناء القواعد الجوية والبرية والبحرية وقد وضع الشاه الخطط منذ عام ١٩٧٣ لتوسيع قاعدة بندر عباس الجوية والبحرية اضافة إلى بناء اكبر قاعدة للضفادع البشرية من اجل حماية ناقلات النفط في مضيق هرمز كما وقعت كل من إيران والولايات المتحدة اتفاقية اقتصادية وعسكرية وتجارية في اذار ١٩٧٥ بلغت قيمتها ١٥ بليون دولار وأسلحة بقيمة ٥ بليون دولار كما اتفقت الولايات المتحدة مع إيران على تزويد الأخيرة بأسلحة قيمتها ١٢ بليون دولار للسنوات ١٩٧٥ – ١٩٨٠ [٢]. واستفادت إيران من القروض الأمريكية لبناء وتطوير قواعدها البحرية والجوية في الساحل الشرقي للخليج العربي[٣] .

وقد تفوقت إيران على أقطار المنطقة في القوة الجوية والبرية والبحرية وخاصة في نوعية الأسلحة وتطورها فبالرغم من تفوق العراق العددي في القوة الجوية بإمكان إيران مواجهة اكثر من ضعفي القوة الدفاعية لكل من العراق والسعودية مجتمعتين وحتى إذا استخدمت الأقطار الثلاثة كل طائرة مقاتلة موجودة لديها فباستطاعة إيران إن تلقى ما مقداره (٨٠٠) طن من المدفعية في ضربة واحدة بينما لا يستطيع العراق والسعودية تقديم سوى (٤٠٠) طن فقط[٤] . انظر الجدول رقم (١) والجدول رقم (٢) .

وتفوقت إيران في قوة طائرات الهليكوبتر فقد اصبح لها قوة من تلك الطائرات تزيد على قوة كل من العراق والسعودية مجتمعتين وهي من بين اكثر الطائرات متانة في العالم ومن اهمها طائرة (٢٠٢) المتقدمة من طراز أي أج–أي جي أس (AH - IJS) والتي ستحصل عليها إيران في تلك الفترة من الولايات المتحدة وهي الطائرة الوحيدة المتكاملة في العالم ، واكسب سلاح الهليكوبتر القوة البرية الإيرانية تفوقا وحركة فعالة مؤثرة على نظيراتها في المنطقة كما تفوقت إيران في ميزان قوة الدروع من الناحية الكمية والنوعية فهي تمتلك صواريخ أمريكية

---

(1) Sampson , op . cit . P , 285 .

(2) كمال ياسين جاسم ، المصدر السابق ، ص١٦٤ .

(3) Newyork Times , 25 – 7 – 1971 .

(4) ديل آر تاهنيتن ، التسلح في الخليج العربي ت ، علي عجيل منهل ، عادل يوسف سلمان منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، ١٩٧٨ ، ص٦ .

موجهة مضادة الدروع نوع تاو (tow) وهي أسلحة ثقيلة من نوع ارض ارض او (جو – ارض) المضادة للدبابات كما تفاوضت إيران مع شركتين أمريكيتين لتطوير مجمع يعمل على صيانة النسخ الارضية والمحمولة جوا من صواريخ تاو[١] .

كما تطورت ونمت القوة البحرية الإيرانية وخاصة فيما يتعلق بقدرتها الهجومية . وتطورت بشكل كبير خلال الخمس سنوات الاولى من السبعين ةيات وهناك مؤشرات بان تلك القوات أصبحت ماهرة باستخدام اسلحتها المعقدة[٢] .**انظر الجدول رقم (١)** .

إن سعي الولايات المتحدة الأمريكية لجعل إيران الدولة الأقوى لضمان مصالحها ومصالح الغرب في تلك المنطقة هو العامل الرئيس الذي حول إيران إلى أقوى دولة في المنطقة ، وكما إن الولايات المتحدة سعت إلى سحب اكبر كمية من الأموال الإيرانية المتراكمة من ارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة لمعالجة مشاكلها الاقتصادية وعجزها التجاري وقد يكون الرئيس نيكسون قد أعطى موافقته المفتوحة لبيع الأسلحة إلى إيران بعد استشارات ونصائح من صناع السياسة الأمريكية بان أسعار النفط سترتفع مستقبلا وهذا ما حصل فعلا إذ ربحت الولايات المتحدة أضعافا مضاعفة من تكاليف صناعة تلك الأسلحة واصبحت إيران كنزا لشركات السلاح الأمريكي .

كما إن هذا الهدف الأمريكي قد ادخل دول المنطقة في سباق تسلح مرعب امتص أموال هذه الدول لصناع السلاح الأمريكان والسوفيت وأُدخلت المنطقة في بؤر توتر سياسي وعسكري وصل إلى حد التصادم المسلح في بعض الأح يان وهو ما حصل في النزاع المسلح بين العراق والأكراد في عام ١٩٧٤ والنزاعات على الحدود بين العراق وإيران وفي الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠ – ١٩٨٨ وهو على حساب تدهور اقتصاد شعوب المنطقة وانخفاض دخولها ورفاهيتها واستمرار تخلفها الاقتصادي وزيادة نقمة شعوبها على الأنظمة الحاكمة .

وفي إحصائية اخرى تنامت النفقات العسكرية الإيرانية في عام ١٩٧٢ التي بلغت (١٨٤٧) مليون دولار وارتفعت إلى (٢٤٥٢) مليون دولار في عام ١٩٧٣ ثم وصلت إلى ٩٤٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٧ وقد تجاوزت في عام ١٩٧٨ اكثر من ١٠ مليار دولار[٣] .

---

[1] المصدر نفسه ، ص٦ .

[2] المصدر نفسه ، ص٧ .

[3] سمير كرم بايان ، الشرق الأوسط والخليج العربي – الهدف – القومية العربية ، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد ٧٧ نيسان ١٩٧٨ ، ص١٠٩ .

ونتيجة لهذا الانفاق العسكري الهائل فقد اصبح من المحتمل إن تمتلك إيران في بداية عام ١٩٨٢ قوات برية وبحرية تعادل قوات ألمانيا الغربية من ناحية التطور والحجم تساوي ضعف قوة ألمانيا الغربية من ناحية القوة الجوية[١] .

وعقدت في نهاية ١٩٧٤ و١٩٧٥ مذكرة تفاهم بين الولايات المتحدة وإيران مثل الطرفين فيها قيادة الأركان العليا في الجيش الإمبراطوري الإيران ي ووكالة الاستعداد الاتحادية وادارة الخدمات العامة في حكومة الولايات المتحدة يتعلق بالاستعداد المدني حول الطوارئ في إيران وانجز ممثلو الطرفين سلسلة من التبادلات فيما تعلق ببرنامج ا لتعاون بين القوات الم سلحة الإيرانية ووكالة الاستعداد الاتحادية التي تقوم بتوفير المساعدة الاستشارية التقنية للقوات المسلحة الإيرانية في تنظيم كل جوانب قابليات استعداداتها المدنية للطوارئ ، وتقدم الوكالة الأمريكية الأفراد الكفوئين فنياً ويقدر عددهم بـــ ٣٠ رجل شهريا تتضمن مؤهلاتهم الخبرة في المواضيع التالية : شؤون الامن القومي واستمرارية الحكومة والتقدم الاقتصادي وادارة الموارد وازالة اثار الكوارث والدفاع المدني[٢] .

وبلغت الكلفة التقديرية المرتبطة بالمساعدة الفنية الاستشارية الأمريكية بعد مناقشتها مع الحكومة الإيرانية ١٧١,٣٨٤,٨٠ دولار وتقسم كالتالي : رواتب (ستة اشهر مقدما ٨٣,٠٠٠ دولار نقل من والى إيران في داخل البلد) و ٢٠,٠٠٠ دولار أجور يومية و ٤٩,٥٠٠ دولار كلف حاجات ومناسبات (تاجير نقل داخل البلد مع سائق . . . الخ) ١٥,٠٠٠ دولار واستعدادات قبل السفر ٣,٨٨,٨٠ دولاروقد وضعت هذه التقديرات للمصاريف الجهة الأمريكية التي وقعت المذكرة وأكدت ان هذه التقديرات ربما تكون اكثر او اقل من المصاريف الفعلية التي ربما يتطلبها المستشارون كجزء من مجمو عة تتكون من مواطنين إيرانيين او أمريكيين يشاركون في جهود التخطيط الإيرانية[٣] .

وحددت الجهة الأمريكية بان على الحكومة الإيرانية ومن يمثلها في تلك المذكرة ان تدفع كل المصاريف الموضوعة في اداء الخدمات ذات الصلة ببرنامج المساعدة الفنية الاستشارية

---

(1) كمال ياسين ، المصدر السابق ، ص ١٦٥ .

(2) Yonah and Nanes , op , cit . memorandum of understanding on united states Assistance Regardin Civil Emergency Prepedness to Iran . November 22 , 1975 , memorandum of understanding signed at Tehran . November 22 , 1975 . Enterd in to Force . P , 390 .

(3) Yonah and Nanes , op , cit . P . 392 .

وبان مثل هذه المصاريف والتعويضات المطالب بها ستكون متماشية مع التعليمات الأمريكية المرعية التي يتم تطبيقها في هذا البرنامج أي أنها تجري وفق القوانين والتعليمات الأمريكية النافذة في وقت دفع الأجور ومصاريف السفر من نقطة الإقامة إلى إيران والعودة[١] .

وتوضح آلية الاتفاق الشروط الأمريكية على الجانب الإيراني والالتزام بصرف النفقات والاجور الكاملة وفق القوانين والتعليمات الأمريكية للمستشارين والأفراد الأمريكيين العاملين في البرنامج واهتمام الجانب الأمريكي بمسالة الاموال والصرف تؤكد هدف الحكومة الأمريكية في امتصاص اكبر قدر ممكن من الاموال الإيرانية المتأتية من عائدات النفط آنذاك . كما توضح غياب الارادة الإيرانية في فرض رؤيتها وتعليماتها في إلية العمل وصرف الأجور يبدو انه جاء نتيجة لتعليمات الشاه باعطاء كل الصلاحيات للأمريكان في تحديد أثمان وقيمة المساعدات الفنية والعسكرية التي يقدمونها لإيران .

وفي زيارة الشاه إلى واشنطن في عام ١٩٧٤ فاوض الأمريكان على شراء طائرات نوع F14 واوردت الانباء انه سيشتري ثمانية من هذه الطائرات ولذلك سيكون لدى القوة الجوية الإيرانية في نهاية هذه السنة حوالي ٤٧٥ من طائرات القتال الجوي من الدرجة الاولى . ويمكن ملاحظة ان قرار بريطانيا في سحب قواتها من منطقة الشرق الاوسط في عام ١٩٦٨ دفع الشاه إلى التعجيل في استلام طائرات F4 وحرب الأيام الستة في ١٩٧٣ دفعته إلى شراء المزيد من طائرات F4 وانظمة تسليحية اخرى لذلك يبدو من الواضح ان تعجيل مبيعات الأسلحة إلى إيران له علاقة مهمة مع الاحداث التي اثرت على الاستقرار والامن في المنطقة[٢] .

ومن بين المجموع الكلي لحجم مبيعات الأسلحة الأمريكية في العام ١٩٧٤ كان ما يقارب النصف أو ٣.٩ بليون دولار هو من نصيب إيران فقط وكان شاه إيران الذي اصبح ومنذ اثنا عشر عاما مضت رهن تصرف السياسة الغربية وقد اصبح قائد اكبر مستودعات الأسلحة امتدادا خارج أمريكا وروسيا وأوربا[٣] .

وسجلت ترسانة الشاه من الأسلحة معدلات جديدة ففي العام ١٩٧٥ كانت تضم ٣٠٠ دبابة جفتن (Chieftain) مع طلب ٦٨٠ ، ١ دبابة اخرى و ٨٦٠ دبابة متوسطة (Medium) و ٢٥٠ دبابة نوع(Scorpion) سكوربن قيد الطلب وستة مدمرات وثلاث غواصات قيد الطلب

---

(1) I bid , P , 392 .

(2) Aivin . J . Cottrell . the foreign Policy of the shah , sitrategic Reviw , Number 3 , Part , 4 , 1975 , P , 34 .

(3) Sampson , the Arms Bazar , op . cit . P , 275 .

ومجموع الطائرات المقاتلة يقدر بـــ ٢٣٨ طائرة مقاتلة و ٣٤٩ اخرى مقاتلة من بينها طائـرة (Tomcat) قيد الطلب وكان معدل انفاقه في مجال الدفاع قد بلغ ٤٠٥، ١٠ بليون دولار أي ما يقارب ثلث الانتاج الوطني لإيران واقل بقليل من حجم الانفاق البريطاني في مجال الدفاع الذي بقدر بـــ (٩.٩.٩٧٤) بليون دولار[١] .

وفي احدى المقابلات مع الشاه والتي عقدها عضو مجلس الشيوخ الأمريكي (Frank Church) فرانك تشيرج اجاب الشاه عن اسئلة فرانك حول حجم الانفاق الإيراني على التسلح واكد الشاه بان إيران لا تختلف عن أي دولة اوربية تريد الحصول على السلا ح حيث قال : " أتمنى من أصدقائنا الطيبين في أوربا والولايات المتحدة وفي أي مكان اخر إن يفهموا اخيرا بان ليس هنالك من اختلاف وعلى الاطلاق بين إيران وفرنسا وبريطانيا وألمانيا فلماذا تعتقدون من الطبيعي إن تقوم فرنسا بانفاق الكثير من الأموال على الأسلحة بينما لا نفعل نحن ذلك ؟ " . وشدد على مسالة " كلما اصبحنا اقوياء اكثر كلما شعرنا بالمسؤولية اكثر " واضاف " اننا لا نريد إن ناخذ ارض غيرنا او ثروة غيرنا لان لدينا الكثير وبالاضافة إلى ذلك فان باستطاعتنا سحق كل من يريد ازعاجنا ولم نكن قد فعلنا ذلك من قبل وان قوتنا ف ي الخليج العربي هي عشرة أضعاف بل عشرون ضعف القوة التي امتلكتها بريطانيا فقط " [٢].

وهذا يوضح حجم الغرور بالقوة الذي اصاب الشاه ففي ظل الاوضاع الاقتصادية المتردية وزيادة البطالة والفقر في إيران يساوي الشاه إيران مع الدول المتقدمة اقتصاديا في ا رفاقها على التسلح وهذا ايضا يؤكد الابتعاد عن المنطق والعقلانية في السياسة وتحقيق الاهداف لان مثل هذه الانظمة تنطلق من تفكير محدود ضيق الافق وقصير المدى وهو مصلحة النظام والمؤسسة العسكرية فقط بعيدا عن مصلحة عامة الشعب .

واستمر تدفق الأسلحة إلى إيران في السنوات التالية بدون ان يكون هناك اي انخفاض في حجمه ففي اب ١٩٧٦ قامت اللجنة العليا للعلاقات الخارجية بنشر تقرير موثق عن معدلات النمو والانفاق في إيران واوضح التقرير كيف ان اتفاقية نيكسون مع شاه إيران في ١٩٧٢ قد تسبب بفقدان السيطرة على عملية شراء وصناعة الأسلحة وتنبأ التقر ير بخطورة وجود

---

(1) I bid , P , 288 .

(2) Sampson , op . cit . P , 238 .

المستشارين والخبراء والعاملين الأمريكان في إيران من احتمال احتجازهم كرهائن والذي ربما سينتج عنه خلق أزمة[١] .

وعارضت الحكومة هذا الرأي بشدة مبررة ذلك بان عمليات البيع هي نمو طبيعي لمشروع نيكسون وفي الوقت الذي تم فيه نشر التقرير كان كيسنجر يق وم بزيارة اخرى لإيران ويتعهد للشاه بتزويده بالمزيد من الأسلحة الحديثة[٢] .

وشدد الشاه في احدى المؤتمرات الصحفية على ان إيران يجب ان تقرر وحدها ما تحتاجه من الأسلحة وهدد بقيامه بشراء الأسلحة من اماكن اخرى اذ لم تنفع سياسة الوقوف إلى جانب أصدقاءك الذين يقومون بأنفاق أموالهم والمستعدون لبذل دماءهم فان البديل سيكون دمار نووي او فيتنام اخرى.وبعد مضي وقت قصير على زيارة كيسنجر سمح للشاه بشراء١٦٠طائرة حربية من نوع F16 والتي قد طلبت للتو من قبل الناتو Nato وبكلفة ٣.٤ بليون دولار مع صواريخ بقيمة ٦٠٠ مليون دولار[٣].

وقام Tom Jons توم جونز* صانع السلاح باستغلال صداقته مع الشاه إلى ابعد الحدود فقد اجرى مقابلة مع الشاه في ايلول ١٩٧٦ من اجل اقناعه بطلب بعض طائرات F-18 وهي الطراز الحديث لطائرة Cobra كوبرا ، والتي طورت بالتعاون بين كل من شركتي Northrop و MC Donnell Douglas أم سي دونل دوكلاس و نور ثرب لسلاح البحرية الأمريكية وبعدها بفترة كتب الشاه إلى البنتاغون رسالة يلتمس فيها حصوله على هذه الطائرة وقد توقع عدد من مسؤولي البنتاعون إن يكون توم جونز نفسه هو الذي قام بكتابة الرسالة وقد كان الشاه بمثابة وكيل لشركة نور ثرب وبشكل يصعب رفض التماسه [٤] .ويرى السناتور فرانك إن كل شركات السلاح الأمريكية تتطلع نحو الشاه ومن خلال الزيارة التي قام بها إلى إيران في صيف عام١٩٧٦اكتشف أن الشاه وكأنه يكمن في كل مكان وتحت كل قائمة في حسابات

---

(1) yanah and nanes , op . cit . Astaff report to the subcommittee on foreign Assistance of the committee on foreign Relations , united states senates . , united states military sales to Iran Julay 1976 , P , 406 .

(2) Sampson, op , cit . P . 29 .

(3) Sampson , op . cit . P , 289 .

*** بدأت علاقته بالشاه في عام ١٩٦٥ ، حيث كانت إيران أول دولة تقوم بشراء طائرات F-18 كوبرا ، ومنذ ذلك التاريخ انشأ توم صاحب شركة نورثرب للأسلحة لصناعة طائرات Tiger المقاتلة علاقة شخصية مع الشاه .**

Sampson , op . cit . P , 277 .

(4) I bid . P , 290 .

الميزانية وداخل كل مشروع للكسب في المستقبل ويدلل على ذلك ما قالته مجلة شؤون كاليفورنيا (California Busines) وفي أي مكان يتوجه اليه اليوم في إيران فانك تصبح مرتبط بشركة كاليفورنيا . وكانت شركة نور ثرب قد اعلنت عن عائداتها من تصدير ١٤٠ طائرة Tiger المقاتلة لإيران وعن أسهمها المناصفة في صناعة الطيران الإيرانية وأسهمها في مجموعة شركات الاتصالات وكان هناك توقع بتصدير طائرات F-18 إلى إيران[١].

ويرى السناتور فرانك بانه يمكن ملاحظة عاملين في ايلول ١٩٧٦ مكنا الحكومة الأمريكية من إن تكون سباقة في مجال تجارة الأسلحة وهما أولا اندفاع الشركات الأمريكية الذي تم عرقلته من قبل الرقابة الحكومية وثانيا بداية تشكل الحلقة المفرغة التي ندور بداخلها ونمسك أنفسنا في مجال الانفتاح في الطلب على الأسلحة المتطورة التي تحتاج للعائدات النفطية من اجل دفع قيمة تلك الأسلحة والذي أدى إلى مزيد من الضغوط لرفع أسعار النفط [٢].

وكان تقرير لجنة العلاقات الخارجية الأمريكية قد لخص حجم مبيعات الأسلحة لإيران حتى تموز ١٩٧٦ حيث ذكر بان إيران هي اكبر مشتري للمعدات العسكرية الأمريكية وازدادت المبيعات عن طريق الحكومتين إلى سبعة اضعاف من ٥٢٤ مليون دولار في السنة المالية ١٩٧٢ إلى ٣.٩١ بليون دولار في السنة المالية ١٩٧٤ ونزلت قليلا إلى ٢.٦ بليون دولار في العام ١٩٧٥ وتقدر المبيعات الاولية للسنة المالية ١٩٧٦ بـــ ١.٣ بليون دولار وكان اجمالي المبيعات في فترة ١٩٧٢ – ١٩٧٦ هو ١٠.٤ بليون دولار وازداد ايضا عدد المواطنين الأمريكيين العاملين في إيران تقريبا من ١٥.٠٠٠ – ١٦.٠٠٠ في ١٩٧٢ إلى ٢٤.٠٠٠ في عام ١٩٧٦ وان نسبة كبيرة منهم يشتغلون في البرامج العسكرية ويمكن إن يصل هذا العدد إلى ٥٠.٠٠٠ – ٦٠.٠٠٠ او اكثر في عام ١٩٨٠[٣] . كما إن حجم المبيعات العسكرية في العام ١٩٧٧ بلغ ما قيمته ١.٦ بليون دولار[٤] .

وذكر التقرير على إن هذه المبيعات شملت كميات كبيرة من اعقد المعدات الأمريكية بما فيها الطائرة المقاتلة توم كات F-14 والمدمرة المعدلة من نوع برونس كلاس (DD993) واعتبر ان إيران تشكل وستبقى بلدا مهماً للولايات المتحدة وحلفاءها بسبب موقعها الجغرافي ونفطها ومن جهة اخرى فان إيران تولي اهمية كبيرة لعلاقاتها مع الولايات المتحدة لاعتقاد

---

(1) Sampson , op . cit . P , 290 .

(2) I bid . P , 287.

(3) Yanah and nanes . op . cit . P , 406 .

(4) I bid . P , 407.

إيران بان الولايات المتحدة ستهب للدفاع عنها في حال تعرضها لاي تهديد وقامت إيران ببرامج توسيع وتحديث عسكري رئيس خلال تلك السنوات لحماية مصالحها من تهديدات عديدة واشار التقرير إلى أن المسؤولين الإيرانيين ينظرون إلى البناء العسكري على انه راس الحربة في برنامج واسع لنقل إيران نحو اقتصاد حديث وجعلها قوة عسكرية كبيرة خلال عشرين سنة[١] .

بين التاريخ إن كلا الطرفين الإيراني والأمريكي قد وقعا في أخطاء ستراتيجية في تحديد وتوقع رد فعل أو نية الطرف الاخر في العلاقات بين الطرفين فالولايات المتحدة تخلت عن الشاه ولم تساعده عندما سقط بفعل الثورة الإيرانية في العام ١٩٧٩ وكذلك إن التقرير وقع في تناقض واضح في إن البناء العسكري سيؤدي إلى تطوير الاقتصاد الإيراني وهو إن الشاه قد اهمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في إيران وركز على التسلح بحيث أصبحت اكثر من نصف صادرات إيران تذهب إلى التسلح مما انعكس على تدهور الوضع الاقتصادي وزيادة البطالة والتضخم .

وحول طريقة بيع الأسلحة إلى إيران والتنافس في هذا المجال والسيطرة عليها اكد التقرير بان السنوات بين ١٩٧٣ – ١٩٧٥ لم تكن نشاطات بائعي الأسلحة الأمريكان الرسميين والخاصين يشرف عليها موظفو الفرع التنفيذي المخول للقيام بذلك من قبل الكونغرس وان كل واحد من الخدمات في الولايات المتحدة وخاصة القوة الجوية والبحرية كان يحاول بيع المعدات لاسبابه الخاصة به وهي عادة تخفيض كتلة الوحدة الواحدة في مصنفاتها او استثماراتها في عدة أوقات وتنافس هذه الخدمات بقوة مع بعضها على بيع الأسلحة لإيران فمثلا القوة الجوية والقوة البحرية تنافس على بيع طائرات F- 15 و F-14 على التوالي وهذه الخدمات لا تخبر الإيرانيين بالمديات الكاملة للتدريب والاستطلاع وأدامه الانظمة التي يحاولون بيعها[٢] .

وحسب التقرير فان الإيرانيين يعانون من صعوبات كبيرة في بناء حكومة عسكرية حديثة جدا وذلك للنقص الاساسي الفني والتقني والثقافي والصناعي لتوفير الكادر المدرب الضروري وغياب القابليات الادارية لتشغيل مثل هذه المؤسسة بصورة مؤثرة ونشيطة كما إن إيران تنقصها الخبرة في عمليات الدعم والاستطلاع اللوجستي ولا تمتلك إمكانات الإدامة والصيانة والبنى التحتية ((تسهيلات الموانئ والطرق وشبكات السكك الحديد ...الخ)) وقابلية الانشاء والاعمار لتنفيذ برامجها الجديدة بدون الاعتماد على المساعدة الخارجية[٣] .

---

(1) Yanah and nanes . op . cit . P , 406 .

(2) Yanah and nanes . op . cit . P , 408 .

(3) I bid , P 408 .

وان المراقبين يشعرون بان إيران سوف لن تكون قادرة على استيعاب وتشغيل نسبة كبيرة من الانظمة العسكرية المعقدة التي اشترتها من الولايات المتحدة وضمن ٥ إلى ١٠ سنوات مالم يذهب إلى إيران اعداد متزايدة من الكوادر الأمريكية للقيام بالدعم وان هذا الدعم وحده ربما لن يكون كافيا لضمان نجاح البرنامج الإيراني وقد لا يكون الإيرانيون واعين للتعقيدات الموجودة في ترجمة مشترياتهم إلى قوة قتالية فعالة[١] .

وحدد التقرير السلبيات والإيجابيات لكل من إيران والولايات المتحدة في اعتماد إيران على الولايات المتحدة فمن الناحية النظرية إن للولايات المتحدة القدرة على شل حركة المكونات الرئيسة للقوات المسلحة الإيرانية وخاصة القوة الجوية وذلك بإيقافها تزويد إيران بقطع الغيار والعتاد ودعم الادامة وان إيران إذا ما حاولت استخدام المعدات الأمريكية لأغراض مناقضة للمصالح الأمريكية فان إيران تعرف إن هذا قد يحصل وكذلك من غير المحتمل إن تقوم بما يغضب أمريكا مثل مساعدة العرب ضد إسرائيل وفي كل الاحوال اكد التقرير بانه في حالة ازمة وفي أسوأ الظروف فان كوادر الولايات المتحدة في إيران يمكن إن يصبحوا رهائن[٢] .

غير أن التقرير لم يشر الى أي مشكلة جدية للولايات المتحدة تتعلق باستخدام الأسلحة الأمريكية من قبل ايران في تلك الفترة وان مشاركة ايران في عمليات ضد المعارضة في عمان لم يشترك فيها أي كوادر أمريكية ولم تعارض الولايات المتحدة استخدام معداتها العسكرية في ذلك النزاع[٣] .

يلاحظ مما سبق بان الولايات المتحدة ليس لديها اعتراض على استخدام اسلحتها ضد أي من الدول المجاورة في حين ترفض وتهدد إيران في حالة استخدام الأسلحة الأمريكية لمساعدة العرب ضد اسرائيل وهذا يشير إلى طبيعة التحالف الاستراتيجي الذي كان يربط بين الشاه وأمريكا واسرائيل .

ويذهب التقرير في تحديد اسباب تسلح إيران بان هناك عوامل اخرى غير التهديدات المحتملة التي تتراوح بين تهديد الاتحاد السوفيتي بإغلاق الخليج العربي ومضيق هرمز والدعم الخارجي للانفصاليين في بلوجستان وهذه العوامل تدفع إيران نحو المزيد من مشتريات ا لسلاح

---

(1) I bid , P , 410 .

(2) Yanah and nanes . op . cit . P , 410 .

(3) I bid , P , 410 .

وهي الردع والوجاهة حيث تعتقد إيران بان امتلاكها للأنظمة الأكثر تقدما ربما يكون عامل ردع[١] .

كان الشاه يعتقد بان امتلاكه للقوة العسكرية والأسلحة الحديثة هو الكفيل بتحويله إلى أقوى دولة في المنطقة وبالتالي اعتماد الغرب وأمريكا عليه بممارسة دور الشرطي في منطقة الخليج العربي .

وحدد التقرير بعض نقاط القوة والضعف وهي متأصلة في الفرع التنفيذي في عمليات تنسيق نقل الأسلحة والتوافق في السياسات الخارجية القصيرة الأمد مع المصالح المتوسطة والبعيدة الأمد للسياسة الخارجية الأمريكية حيث تميل وزارة الدولة والسفارة في طهران إلى اتخاذ موقف قوي وموحد في موضوع إيران ويعتقدان إن موظفي وزارة الدولة غير مستعدين لقبول تعاون مفتوح حول التطمينات الممكنة لمبيعات أسلحة غير مقيدة لإيران[٢] .

وفي وزارة الدفاع كانت هناك اراء عكس الراي السابق وذلك نابع او يرجع إلى المهمات المختلفة و المصالح وقواعد القوى المتخلفة ويميل ممثلو المبيعات في وكالة مساعدة الامن الداخلي والخدمات العسكرية إلى دعم مستويات عالية من المبيعات إلى إيران ويميل هؤلاء المسؤولين إلى سياسة التكوين والتدريب والاستطلاع والامداد إلى إن يكونوا اكثر انتقادا واشار التقرير إلى انه لم يظهر حتى تلك الفترة دراسات تتعامل مع مبيعات الأسلحة إلى إيران والخليج العربي ، وهناك جزء من دراسة لم تكتمل حول السياسة الأمريكية تتعلق بهذا الموضوع في حزيران ١٩٧٦ وهذا ادى إلى تعقيد الموضوع وعدم الاتفاق داخل الفرع التنفيذي لمبيعات الأسلحة كما إن حا لة إيران توضح بان هناك حاجة إلى ادراك اكثر وضوحا بانه عندما تبيع الولايات المتحدة أسلحة رئيسة وباعداد كبيرة إلى دولة غير صناعية فأنها تدخل في التزام طويل الامد لتوفير الدعم لهذه الأسلحة ويجب إن تكون هناك تطمينات عسكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية قد تؤدي إلى خلق مشاكل لا يمكن توقعها بالنسبة للولايات المتحدة [٣].

واكد التقرير إن طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة والدول التي تتلقى الأسلحة ستختلف اعتماداً على الظروف ولذلك فانه لا يوجد شيء اسمه مبيعات سلاح غير ملزمة حتى لو لم تساهم الولايات المتحدة بدور اداري في مبيعات الأسلحة للخارج أي أنها تعتمد على القطاع

---

(1)I bid , P , 411 .

(2) Yanah and nanes . op . cit . P , 412 .

(3) I bid , P , 412 .

الخاص لتنفيذ مبيعات الأسلحة فان الكوادر الأمريكية وكذلك الحكومة الأمريكية تكون مسؤولة عن هذه المبيعات ولها صلة بها[١] .

وتوصل التقرير إلى جملة من الاستنتاجات حول عمليات بيع الأسلحة اولها إن عمليات بيع الأسلحة إلى إيران خلال فترة الثلاث سنوات الماضية كانت خارج السيطرة وان ادارة برامج الأسلحة كانت سيئة ، وهذه الادارة السيئة هي ليست من مصلحة إيران لذلك يذهب التقرير إلى إن برنامج إيران يوضح اهمية الحاجة إلى رأي فعال من الكونغرس لتركيز الاهتمام على هذه المواضيع وبالتالي ضمان وتاكيد إن ياخذ الفرع التنفيذي أعمال اضافية فورية لتصحيح النواقص والعيوب الادارية في برامج مبيعات السلاح الإيرانية [٢].

وثانياً : وبمرور الوقت فان ما يسمى جوانب التنفيذ ذو النهاية ((الردية)) لمبيعات الأسلحة سيكون لها تأثير قوي على مرونه القا دة السياسيين لتغيير او تعديل خياراتهم ذات ((النهاية الامامية)) وان الاحداث التي تقود إلى المبيعات نفسها وما يسمى مواضيع النهاية الامامية تجلب الانتباه لانها غالبا تتعامل بوضوح مع استراتيجيات معاملة وتتطلب قرارات سياسية ذات مستوى عالي وتشمل عمليات النهاية الردية ما يحدث بعد توقيع عقود المبيعات على طيف كامل من العمليات العسكرية مثل التوفير والتحويل والاستطلاع والادامة والتدريب وقد تستمر لعشر سنوات او اكثر بعد البيع نفسه[٣] .

وثالثاً : اوصى التقرير بانه من الضروري مشاركة اعداد كبيرة من المدنيين والعسكريين الأمريكيين في كل البلاد المتلقية للأسلحة الأمريكية وهذا يخلق التزامات متبادلة تفرض للولايات المتحدة التزام بدعم طويل الامد للمعدات التي باعتها وبعدها يصبح المشتري معتمدا على الولايات المتحدة[٤] .

ورابعاً : اكد التقرير ان من المهم جدا إن تكون هناك تطمينات سيا سية طويلة الامد لهذه الالتزامات من جهة ، كما إن الولايات المتحدة لها قوة ونفوذ كبيرين على الدولة التي تلتقى منها السلاح والتي لا تستطيع فك روابطها العسكرية مع الولايات المتحدة بدون إن تكون هناك

---

(1) Yanah and nanes . op . cit . P , 413 .

(2) I bid , P , 412 .

(3) I bid , P , 413 .

(4) I bid , P , 413 .

تأثيرات مدمرة على قابلياتها العسكرية للسنوات القادمة من جهة أخ رى فان سمعة الولايات المتحدة كمجهز يعتمد عليه ستكون على المحك وربما تكون كارهة لاستخدام قوتها ونفوذها[١] .

نلاحظ إن التقرير شدد على مسألة التطمينات ووجود اعداد كبيرة من المدنيين والعسكريين الأمريكيين في الدول التي تشتري السلاح الأمريكي وذلك من اجل ربط تلك الدول بمخططات ومصالح الولايات المتحدة خاصة والغرب عموما والدخول في أحلاف عسكرية وسياسية واقتصادية لمواجهة الدول التي تقف ضد المصالح الأمريكية والغربية كالاتحاد السوفيتي والدول المتحالفة معه .

ومن اهم الصفقات العسكرية التي تم التفاوض بشأنها في الولايات المتحدة واخذت نقاشات طويلة في اوساط الحكومة الأمريكية هي الاقتراحات بشان بيع طائرات الاواكس إلى إيران وهي طائرة انظمة السيطرة والتحذير المحمول جوا واكد الفرد . ل . اثيرتون (Alfered L . Atherton) مساعد وزير الدولة مسؤول مكتب شؤون الشرق الادنى وجنوب اسيا حيث صرح في الكشف الذي اعده في ٢٩ تموز ١٩٧٧ بان بيع مثل هذه الطائرات E - 3A الاواكس يعد من الامور المهمة واعطى ثلاث مبررات في دفاعه عن بيع تلك الطائرة إلى إيران ، وهي اولا تعلق الامر بموضوع سعي إيران في البحث عن نظام دفاع جوي فعال وهي منذ الحرب العالمية الثانية والتي تبحث عن مثل هذه الطائرة ، وهي تحقق الهدف في الاستجابة للمساعي الإيرانية في هذا المجال[٢] .

وثانياً: لان تحقيق مثل هذه الصفقة يشكل اهمية كبيرة في العلاقات بين البلدين ، وثالثا : إن عملية البيع يجب إن تناقش في اطار سياسة الرئيس كارتر ١٩٧٧-١٩٨٠ المتعلقة بأنتقال الأسلحة وكما اعلن في ١٩ مايس ١٩٧٧ وتؤكد هذه السياسة بان الولايات المتحدة لن تكون المجهز الاول الذي يدخل إلى المنطقة نظام أسلحة متطور جدا وجديد والذي قد يكون قدره قتالية عالية جدا ورفضت هذه السياسة أي بيع او انتاج مشترك لهكذا أسلحة متطورة إلى إن يتم نشرها

---

(1) Yanah and nanes . op . cit . P , 412 .

(2) Yanah and nanes . op . cit , Sale of Airborne worning and control system (AWAGS) Aircraft to Iran : statements befor the House Subcommittees on International Security and Europe and the middle East . prepared statement of Alferd L . Atherton . Jr . Assistant secretary Bureau of Near Eastern and south Asian Affairs , Department of state . July 29 . 1977 . P . 444 .

في القوات الأمريكية وهي سياسة جديد خاصة بانتقال الأسلحة التي سيتم التعامل فيها بتلك العملية أي عملية بيع الاواكس لإيران كحالة استثنائية في السياسة الخارجية الأمريكية يتم استخدامها فقط عندما يتوضح بجلاء إن مصالح الامن القومي الأمريكي في خطر ، وهذه السياسة هي محاولة لموازنة رغبة الرئيس الأمريكي لتنفيذ مسالة انتقال الأسلحة والتي تتماشى مع سعي الكونغرس ونيته منذ وقت طويل للقيام بالتخفيض مع الحاجة المستمرة لاستخدام انتقال الأسلحة لتحقيق الامن القومي الأمريكي والمصالح الامنية لاصدقاء أمريكا وحلفاءها[١] .

واكد اثيرتون بان استخدام هذه الطائرة سيقلل الحاجة إلى المحطات الأرضية من ٤٠ رادار ذو تصميم خاص إلى ٢٠ موديل عادي قياسي وبذلك يتم ازالة العديد من المواقع الرادارية البعيدة وذلك سيقلل الحاجة إلى الكادر الإيراني من ٦.٥٠٠ شخص مدرب و ٢٠.٠٠٠ عامل غير فني الى ح والي ٣.٠٠٠شخص مدرب ، ٦.٩٠٠ من الكوادر الآخرين ، كما إن كلفة البرنامج الدفاعي الجوي باستخدام الاواكس سيقل من ١٠-١٥ مليون تقديريا إلى حوالي ٣ مليون دولار وان تكلفة الاواكس سيصل إلى اجمالي ١.٢ بليون دولار بالمقارنة مع اكثر من ٣ بليون دولار للرادارات وحدها في النظام الأرضي وستكون هناك حاجة إلى ٤٠٠ فني أمريكي في البداية لدعم برنامج الاواكس[٢] .

ويرى اثيرتون إن تاريخ إيران السياسي يحتاج إلى تامين دفاع قوي بالرغم من أنها حلت خلافاتها مع العراق في عام ١٩٧٥ وتتمتع إيران بعلاقات مستقرة إلى حد كبير مع كل جيرانها آلا انها تبقى معرضة بصورة كبيرة لهجوم اجنبي ضد منش آت انتاج النفط وتكريره عند راس الخليج العربي كما أنها مسؤولة عن تامين صادراتها النفطية التي يجب إن تمر من خلال الخانق الضيق مضيق هرمز وهذا يتطلب ببساطة قوة دفاعية حديثة وفعالة[٣] .

واعطى اثيرتون مبرراً اخر لتزويد إيران بالاواكس وهو إن تقوية إيران سيؤدي إلى إن تصبح اقليما امنا يعم فيه السلام ويركز على تحديث قوته وبالتالي سيضمن استمرار تدفق نفط الخليج العربي إلى اصدقاء او حلفاء الولايات المتحدة في أوربا واليابان واسرائيل والى موانئ أمريكا وان رفض تزويد إيران بالاوا كس سينتج عنه نواقص خطيرة في الدفاع الجوي الإيراني[٤] .

---

(1) I bid . P , 446

(2) Yanah and nanes . op . cit . P , 445 .

(3) I bid , P , 445 .

(4) I bid , P , 445 .

وبناء على توصيات اثيرتون قرر الرئيس الأمريكي استثناء إيران من الشروط التي وضعت في الية بيع وانتقال الأسلحة[١] .

وادلى سكرتير الشؤون السياسية للجنة الولايات المتحدة للعلاقات الدولية فيلب حبيب (**Philip C. Habib**) في ٢١ أيلول ١٩٧٦ بشهادته حول التسلح الإيراني وسعي إيران إلى امتلاك المزيد من الطائرات المتقدمة وذكر بان هناك ثلاث طلبات إيرانية اجماليها هو ٤.٤ بليون دولار وان ما يقرب من ٣.٨ بليون دولار فوق نصف المبلغ الاجمالي لكل الطلبات الـ ٤٣ هو من طلبات إيران لشراء طائرات F-16 بعدد ١٦٠ طائرة واكد إن إيران ترغب في هذه الطائرات لتكون طائرتها المستقبلية في الثمانينات والتسعينات وان هذا التسليح لن يبدأ حتى بداية الثمانينات وسيستغرق عدة سنوات ليكتمل وستكون عملية التسليح مخططة بحيث لا تشكل عبئا على التسهيلات والمنشات الإيرانية او العمالة المدربة الموجودة على إن لا تتداخل هذه الطلبات مع طلبات حلف الناتو من هذه الطائرات واشترط فيلب انه حتى لو تمت الموافقة على معاملة إيران بالمثل فان عليها القيام ببعض الدفع في السنة الاخرى من العام ١٩٧٧ وستستمر عملية الدفع والتسليح خلال الثمانينات[٢] .

وأكد فيلب بان هذه الصفقة دليل على رغبة إيران لتوفير متطلباتها التنموية في المستقبل وحثها على أن تعمل ولا تؤجل قراراتها المتعلقة بعمليات الشراء لأنه قد تتأثر عكسياً بالتضخم أو اية عوامل خارجية أخرى كما إن المبيعات العسكرية لإيران تز يد من قوة الولايات المتحدة لأن إيران هي احد الحلفاء المهمين للولايات المتحدة وان هذه المبيعات تضيف إلى قدرة إيران في الاستمرار بتنفيذ سياستنا التي اتفقنا عليها معاً وهي أيضا تؤكد بأن الولايات المتحدة لم تغير فكرتها ورأيها عن إيران ، وأعلن بان الولايات المت حدة ستبقى ملتزمة بصداقة حميمة في كل الميادين مع إيران وان التنسيق مع ها إيران في هذه المجالات له ما يبرره لأن ذلك لا يتعلق بالعلاقات الماضية والحاضرة وبعلاقات التسلح بل إنه يرتبط بالعلاقات ال تسليحية المستمرة بين البلدين[٣] .

---

(1) I bid , P , 446 .

(2) Yanah and nanes . op . cit . Testimony of Philip C. Habib under secretary for Political Affairs to asub committee of united states House Committee on international Relation s , [Excerrt] September 21 , 1976 . P , 404 .

(3)I bid , P , 404 .

يتضح من ذلك التصريح الحث والدفع من قبل السياسيين الأمريكيين لإيران لشراء المزيد من الأسلحة وذلك لكسب المزيد من الأموال الإيرانية لادامة نفقات الاقتصاد الأمريكي والعجز الذي بدا يعانيه ، كما أنها تؤكد إن الولايات المتحدة اتفقت مع إيران لأن تكون الأخيرة أداتها ويدها الطولى في المنطقة لفرض مصالح أمريكا والغرب وسياستها الأمنية على جميع أقطار المنطقة .

واكد الرئيس كارتر في اجتماعه مع الشاه في ١٥ تشرين الثاني ١٩٧٧ إن سياسة الولايات المتحدة بالتعاون مع إيران في برنامجها للتنمية الاقتصادية مستمرة وكذلك ستستمر المساعدات لسد احتياجاتها الأمنية وأعرب عن دعمه الكامل للعلاقة الخاصة التي تطورت بين البلدين خلال ثلاثين سنة الماضية وأعلن عن التزامه الشخصي بتقوية الروابط بين البلدين وبشكل أقوى من السابق[١] .

وتم التعاون بين البلدين لانشاء برنامج استخباراتي سمي بمشروع الاستخبارات السرية للغاية Iber وهو اسم جبل الماعز ويدار من قبل شركة Kock Well بكلفة تقدر بـــ (٥٠٠) مليون دولار وقد أثار المشروع تحفظات واشنطن وذلك لأن الشركة كانت قد جندت ضباط سابقون في وكالة الامن القومي ليقوموا بتدريب الإيرانيين ووصفت Iber على أنها نظام استخباراتي الكتروني متطور منتشر على طول الحدود الإيرانية لحمايتها من أي تدخل خارجي، وكانت هناك بعض الشكوك من جانب بعض الإيرانيين حول نظام التنصت الشامل والذي قد يقوم بالتقاط المحادثات التي تحصل داخل إيران وهذا يؤدي إلى انتشار الأسرار الخاصة بالبلاد[٢] .

ولاقى هذا المشروع الإلكتروني صعوبات في مسالة التعينات التي أثارت بعض الجنرالات الإيرانيين وكذلك عانى المتدربون في هذا المشروع من الاضطراب النفسي وفي النهاية تم ارسال احد الاختصاصيين الفنيين من مقر الحكومة الامريكية وقدم المشورة في ذلك وعندما كان يتم تنصيب المعدات كانت لد ى الإيرانيين بعض الشكوك حول إمكانية إن تكون جاهزة للعمل بشكل كامل[٣] .

---

(1) Yanah and nanes . op . cit . white House statement upon the meeting of president carter and the shah of Iran , November 15 , 1977 , P , 448 .

(2) Sampson , op . cit . P, 290 .

(3) Sampson , op . cit . P, 291 .

وحاول السفير الأمريكي ريتشارد هيلمز Richard Helms ووكالة الاستخبارات المركزية التي كانت مضطلعة بشكل كبير في ذلك المشروع ، التخلص من المشروع وقد وجدوا أنفسهم مسؤولين عنه بشكل كبير ولم يثق الشاه بالمشروع وكانت لديه شكوك بأنه عديم الفائدة وقد تذمر بمرارة من خداع المسؤولين الأمريكيين له[١].

وظهرت أول بوادر التوتر في العلاقات بين البلدين في عام ١٩٧٦ فبينما كان ثلاثة أعضاء من اللجنة التنفيذية في شركة Kock well المسؤولة عن المشروع يقودون سياراتهم في طهران اعترضت طريقهم سيارة فولكس واكن حمراء اللون وخرجت منها مجموعة مسلحة قاموا بقتل الثلاثة وقد تسبب ذلك الحادث لفريق Iber بإحداث الرعب بين صفوف الأمريكيين العاملين في إيران وسارع بعضهم إلى مغادرة إيران في الحال[٢] .

وكان لدى البنتاغون وكالة الا ستخبارات المركزية الأمريكية C I A الأمل بانهم سيتمكنون من تحقيق أهدافهم الدفاعية بينما يقوم الشاه بالدفع لهم وتمويل معظم المؤسسات لكن الإيرانيين لم تكن لديهم التجربة ولم يحققوا الاستفادة الحقيقية من المعدات . وكانت الأخطاء التي يرتكبونها تؤدي بالنتيجة إلى الحاجة إلى استدعاء الأمريكيين الذين اصبح وجودهم ظاهرا للعيان وبشكل كبير أما مشروع نيكسون بتمويل إيران بالأسلحة بدون إن يكون هنالك إسناد بقوات عسكرية قد تغير فكان هنالك العاملين والفنيين أصحاب ال ياقات البيضاء الذين بدأوا ما سمي بالاستعمار الجديد في حين كان الشاه يسعى بكل وسائله لتثبيت قوته وسلطته[٣] .

وذهب بعض من الباحثين بان التسلح الإيراني وزيادة المبيعات الأمريكية لإيران قد أدت إلى اندلاع الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩ فقد أدى التسلح إلى إن يثقل كاهل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية بالاعباء المالية و إلى ت دهور قوى المهارات الفنية والبنى التحتية الاقتصادية والخاصة وليس هذا حسب بل وصل التدهور إلى نظام الاتصالات حيث وصلت حالتها المتدهورة إلى مرحلة لا سابق لها[٤] .

---

(1) I bid , P , 291 .

(2)) I bid , P , 292 .

(3) Sampson , op . cit . P, 292 .

مقتبس من :

(4) R . K Ramazani , Security in the Persian Gulf , Foreign Affairs , vol , 57 . no . 4 , 1979 , P , 822 .

كما يرى اخرين بان المسؤول الاول عن سقوط الشاه هو مبدأ نيكسون الذي سمح له بتكديس الأسلحة على حساب الشعب الإيراني مما زاد من تدهور الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها إيران وهيأ الارضية المناسبة والخصبة للثورة الإيرانية الشعبية وعندما انطلقت الثورة وصلت الادارة الأمريكية إلى قناعة تامة بانها عاجزة عن التدخل لمساعدة الشاه ولذلك لم تخاطر بارسال أي قوة عسكرية إلى إيران وهذا ما اكده جورج بول نائب الرئيس الأمريكي كارتر في رده على انتقادات كيسنجر للموقف الرسمي الأمريكي بقوله " انه لمن السخف التفكير انه كان باستطاعتنا الابقاء على ملكية مطلقة مكروهة في الحكم وذلك بتشجيع الاستعمال القمعي للقوة العسكرية كان هنالك ثورة داخلية ، ماذا كان ممكن إن يفعله كيسنجر؟ إن يرسل الأسطول السادس ليثير الخليج "[١] .

وعدم التورط الأمريكي في إيران لم يكن منطلقا من موقف استراتيجي معارض للتدخل ومساند لحق الشعوب في تقرير مصيرها بل كان موقفا براغماتيا . ارتكز على تقدير حقيقي لعمق المعارضة الثورية الجارفة وعلى الخوف من إن يؤدي التدخل إلى تورط أمريكي في إيران على غرار تورطها في فيتنام سينتهي أمام التيار الثوري الجارف بهزيمة أمريكية جديدة[٢]

والقت اطراف أخرى في المنطقة كالكويت مثلا المسؤولية في سقوط الشاه على زعماء الغرب وهو إن ا لشاه ذهب ضحية عدم القرار في أوساط هؤلاء الزعماء وان الأوضاع قد تدهورت في الأشهر الأخيرة من سلطة الشاه إلى درجة بحيث لم يبق لدى الولايات المتحدة شيء تستطيع فعله لابقاء الشاه في السلطة ، ولكن الكويت لم تفهم لماذا لم تساعد الولايات المتحدة الحكم الإيراني قبل ذلك بينما كان لا يزال هناك وقت واكد محمد العدساني نائب وزير النفط الكويتي بانهم أي الأمريكان والغرب ((لم يفعلوا شيئا وخرجت فرنسا كالرابح الاكبر . ونقلت البطل* إلى بلده بواسطة احدى طائراتها))[٣] .

وفي اواخر عام ١٩٧٨ اعلن براون وزير الدفاع الأمريكي إن الو لايات المتحدة سوف تجابه في السنوات القادمة ظروفا صعبة جداً في الاختيار بين التدخل العسكري في العالم الثالث

---

(1) د . زهير شكر . السياسية الأمريكية في الخليج العربي ، مبدأ كارتر ، معهد الإنماء العربي ط ١ ، بيروت ١٩٨٢ ، ص٧٦ – ٧٧ .

(2) المصدر نفسه ، ص٧٧ .

* البطل هو آية الله الخميني .

(3) سلسلة وثائق وكر جاسوسية ٣٩ – ٤٠ ، تدخلات أمريكا في البلدا ن الاسلامية ، الكويت (١ – ٢) منشورات الوكالة العالمية . ط١ ، بيروت ، ١٩٩٠ ، ص١٠٩ .

والضرر الفادح لمصالحها ومواردها الوطنية وبعد هذا التصريح بشهر سقط الشاه ثم احتل الاتحاد السوفيتي افغانستان ونتج عن هذين الحدثين تغير حاسم في السياسة الأمريكية والذي توج باعلان مبدأ كارتر بالتدخل المباشر لحماية المصالح الأمريكية[1] .

الخاتمة :

ادى سعي الشاه وولعه بالتسلح إلى ارهاق الاقتصاد الإيراني وجعله يئن من وطأة التخصيصات المالية الهائلة للتسلح حيث أهملت المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ونت ج عنها تدهور للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية عامة حيث انتشرت البطالة والتضخم على حساب انتشار العمال والفنيين الأمريكيين والغربيين في كل قطاعات العمل الإيرانية وخاصة العسكرية واخذهم للأموال الباهضة من ميزانية الدولة اضافة إلى رعايتهم الخاصة من قبل حكومة الشا ه مما زاد من حدة المعارضة الشعبية ضد الحكومة وبالتالي سقوط الشاه .

وسعت الولايات المتحدة من خلال تكديس السلاح في إيران وبشروط أمريكية إلى هدفين اولهما : مسالة الدفع والأجور من خلال سحب الأموال الإيرانية ا لهائلة الناتجة من عائدات النفط الإيرانية في تلك الفترة التي ارتفعت فيها أسعار النفط لمعالجة العجز التجاري الأمريكي ودعم الاقتصاد الأمريكي وثانيهما : عملت الولايات المتحدة من خلال الاتفاقيات على إحلال الخبرة والفنيين الأمريك يين في كل القطاعات العسكرية الإير انية من اجل ربط إيران بأمريكا وسياستها الدولية ولمنع استخدام السلاح الأمريكي الا وفق المصلحة الأمريكية فهي ترفض استخدامه ضد اسرائيل ولا تمانع في استخدامه ضد الدول المجاورة .

ولم يظهر للشاه أي شروط في الاتفاقيات والمذكرات التسليحية بين الطرفين ما عدا رغبته الجامحة في الحصول على أحدث تقنيات الأسلحة التي تتطلب عمليات تدريب طويلة للإيرانيين مما يستدعي تواجد كبير وطويل المدى للفنيين الأمريكيين وهذا ما توافق مع رغبة الولايات المتحدة وانطلق الشاه في رغبته للحصول على السلاح من اجل إن يتحول إلى القوة الوحيدة القادر ة على حماية المصالح الأمريكية والغربية بغض النظر عن تبعات هذه السياسة على الاقتصاد وعلى الشعب الإيراني وذهب بعيدا حينما اعتبر إن إيران لا تفرق عن دول أوربا المتقدمة تقنيا وفنيا واقتصاديا في انفاقها على التسلح وهذا يتاتى من النظرة الضيقة لهذه الأنظمة الدكتا تورية حيث ترى فقط مصلحة المؤسسة العسكرية وقوة النظام .

إن هذه العوامل وغياب الديمقراطية في حكومة الشاه ادت إلى سرعة سقوطه حيث كان الحكم يعتمد على سلطة الشاه وقراراته بعيدا عن البرلمان ومصلحة عامة الشعب الإيراني ولهذا وجدناه يسقط

---

[1] زهير شكر ، المصدر السابق ، ص ٧٧ .

بفعل الشعب نتيجة لوطاة النظ ام عليه ولابتعاده عن الانفتاح السياسي وحماية حقوق الانسان ، بل إن الشاه انتهك حقوق الإيرانيين وصادر حرياتهم من اجل تثبيت سلطته الامنية خدمة للغرب وأمريكا .

واثبت التاريخ عدم قدرة الإيرانيين على الاستفادة من تقنيات الأسلحة الحديثة الموجودة لديهم ابان حكم الشاه اذ لم تثبت فعاليتها وتفوقها اثناء الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠ – ١٩٨٨ وذلك لعدم وجود الكادر الكافي المدرب على هذه الأسلحة بعد انسحاب الفنيين الأمريكيين من إيران أبان سقوط الشاه ولذلك فقد كانت الخسائر كبيرة في طائرات القوة الجوية الإيرانية وفي اجهزة الدفاع الجوي اذ لم تكن هناك قدرة فنية على استخدامها الاستخدام الامثل والكفوء .

وكذلك اثبتت تجربة الشاه إن مغامرات الحكام بمستقبل ومقدرات شعوبهم لخدمة أغراضهم في تقوية السلطة والنفوذ وارضاء الدول الكبرى سرعان ما ينـــقلب عليهم بفعل ردة الشعب على هكذا مغامرات فالحاكم الذي يخسر شعبه يخسر كل شيء ولا تنفعه عندها ترسانات الأسلحة ولا الدول الكبرى التي تقف عاجزة بوجه المد الثوري مثلما حصل مع الشاه .

المصادر العربية والمترجمة :

١- ريتشارد . د . بارنت ، حروب التدخل الأمريكية . ترجمة دار ابن خلدون للنشر ، بيروت ١٩٧٤ .

٢- روح الله رمضاني . سياسة إيران الخارجية ١٩٤١ – ١٩٧٣ . ت . علي حسين فياض ، عبد المجيد حميد جودي ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ١٩٨٤ .

٣- زهير شكر . السياسة الأمريكية في الخليج العربي ، مبدأ كارتر ، معهد الإنماء العربي ، ط ، بيروت ١٩٨٢ .

٤- ديل ار . تاهنتين ، التسلح في الخليج العربي ، ت . علي عجيل منهل ، عادل يوسف سلمان ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي . ١٩٧٨ .

٥- فرجينيا بوددين ومارك سلدن ، السر المعروف ، مبدأ نيكسون وكيسنجر في أوربا ، ت . د نصير عارودي . واحمد خربين ، ط١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧٤ .

ب – رسائل الماجستير :

١- علي حسن علي ، امن الخليج العربي ، رسالة ماجستير ، كلية القانون والسياسة جامعة بغداد ، كانون الثاني ١٩٨٢ .

٢- كمال ياسين جاسم ، السياسة الأمريكية تجاه الخليج العربي بين ادراة نيكسون وعهد ريغان ، رسالة ماجستير ، كلية القانون والسياسة ، جامعة بغداد ١٩٧٨ .

٣- لازم لفتة ذياب ، المعارضة السياسية في سلطة عمان ١٩٥٥ – ١٩٧٥ . رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ١٩٨٤ .

جـ - البحوث :

١- خليل علي مراد . سياسة الولايات المتحدة في الخليج العربي والمحيط الهندي ١٩٦٨ – ١٩٨٠ ، مجلة الخليج العربي ، مركز دراسات الخليج العربي المجلد ١٧ العدد ١ ، جامعة البصرة ، ١٩٨٥ .

٢- سمير كرم بابان ، الشرق الأوسط والخليج العربي الهدف ، القومية العربية ، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد ٧٧ ، نيسان ١٩٧٨ .

٣- عودة عودة ، جاسم محمد هايس ، السياسة الأمريكية تجاه الانسحاب البريطاني من الخليج العربي ١٩٦٧ – ١٩٧١ مجلة الخليج العربي منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، المجلد ٢٩ ، العدد (١-٢) جامعة البصرة ١٩٩٨ .

٤- فكرت نامق عبد الفتاح ، الستراتيجية الأمريكية المعاصرة في الخليج العربي ، مجلة الأمن القومي ، العدد ٢ ، تموز ١٩٨٣ .

د – الوثائق :

١- مركز نشر وثائق السفارة الأمريكية ، سلسلة وثائق وكر الجاسوسية ٣٩ – ٤٠ ، تدخلات أمريكا في البلدان الاسلامية ، الكويت (١-٢) منشورات الوكالة العالمية ، ط ١ ، بيروت ١٩٩٠ .

الكتب الأجنبية :

1 – Anthony Sampson , the Arms Bazar from Lebanon to Look heed , united States and Canada , 1977 .

2 – Henry Kissenger . years of upheaval , united states of America , 1980 .

3 – = = . The White House years , the chaucer press , London , 1979 .

4 – Sirreyeh , Hussein , us . policy in the Gulf , 1968 – 1977 , Londan , 1984 .

5 – Richard . m . Nixon , the real war , First printing , united states of America , 1980.

6 – Yonah Alexander and Allan Nanes , The united states and Iran , Adocumentary History . university publication of America , 1980 .

البحوث :

1 – Aivin . J . Cottrell . the foreign Policy of the shah , sitrategic Reviw , Number 3 , Part 4 , 1975 .

2 - R . K . Ramazani , Security in the Persian Gulf , Foreign Affairs , vol , 57 . no . 4 , 1979 .

المجلات :

New Yourk Times . 25 – 7 – 1971 .